

تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية
Evaluating the financial performance in the Algerian commercial
banks in light of the constraints of liquidity and profitability

لعراف زاهية¹، قريد مصطفى²

¹ جامعة محمد بوضياف المسيلة ، zahia.laaraf@univ-msila.dz
² جامعة محمد بوضياف المسيلة ، mostapha.grid@univ-msila.dz
تاريخ الاستلام: 2019-05-02 تاريخ القبول: 2020-05-01

ملخص:

تناولنا في هذه الورقة البحثية الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية الجزائرية بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري (BADR) وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها : انخفاض في بعض نسب السيولة وهذا يعكس صعوبة في قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية تجاه المودعين لأسباب متعددة لعل أبرزها موجة التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي تشهده البلاد، انخفاض في بعض نسب الربحية ، إذ إن البنك يشهد تراجعا كبيرا في عوائده بالإضافة إلى وجود قصور في كفاءة البنك على تحقيق الاستثمار الأنجع لأمواله و أن الرفع من نسب السيولة لم يكن يؤدي دائما إلى ارتفاع نسب الربحية بل وقد أدى إلى تراجعها في أغلب الحالات.

كلمات مفتاحية: الاداء المالي ،الموازنة بين السيولة والربحية ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

تصنيف JEL : : G39، G20، E59

Abstract:

In this paper, we discussed the balance between liquidity and profitability in Algerian commercial banks by applying to the Algerian Agricultural and Rural Development Bank (BADR). We have reached a number of results, the most important of which is: a decrease in some liquidity ratios. This reflects the difficulty of the bank's ability to meet its financial obligations towards depositors. They have gained confidence for several reasons, most notably the wave of inflation and economic and political instability in the country, a decline in some profitability ratios, as the bank is witnessing a significant decline in returns and profitability in addition to the lack of efficiency of the bank to achieve the most effective investment decisions And his money to increase the liquidity ratios did not always lead to higher profitability ratios, but has led to a decline in most cases.

Keywords: Financial performance, the balance between liquidity and profitability, Bank of Agriculture and Rural Development.

Jel Classification Codes: E59،G20،G39

¹المؤلف المرسل: لعراف زاهية، moonlaaraf@gmail.com

1. مقدمة:

يعد القطاع البنكي من القطاعات المهمة الذي يمثل حلقة من حلقات تطور النظام المالي في أي بلد من بلدان العالم حيث أن البنك الناجح هو الأكثر تحوطاً من حيث سيولته لكي يساهم في تحقيق الأرباح المرجوة من ذلك ، لأن المخاطر الناتجة عن الإفراط في السيولة المتاحة للبنك ستصب إفرانها على الأرباح الناتجة عنها خاصة في حالة فقدان ثقة المودعين الناجمة عن عدم قدرة البنك في الإيفاء بالتزامات مودعيه في الظروف الحرجة ، والإشكال الذي يطرح هنا: إلى أي مدى يتم الموازنة بين هدي السيولة والربحية معاني البنوك التجارية الجزائرية بأخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR كعينة عنها؟

1.1.1. الفرضيات :

وللإجابة على هذه الإشكالية قدمنا الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: جميع نسب السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرتفعة وهذا يعني قدرة البنك على الوفاء بجميع التزاماته المالية .
الفرضية الثانية: جميع نسب الربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرتفعة وهذا يعنى أن البنك في وضعية جيدة.
الفرضية الثالثة: هناك علاقة طردية بين السيولة والربحية حيث كلما ارتفعت السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ارتفعت الربحية فيه.

2.1. الدراسات السابقة:

*دراسة سنان زهير محمد جميل وسوسن أحمد سعيد: تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة: 2002-2004، مجلة تنمية الريفين ، العدد 85(29) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق ، 2007.

هدفت هذه الدراسة إلى الدخول في تفاصيل التأصيل العلمي لتقييم الأداء المالي في المصارف من خلال التعرف على النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم واستخدامها في تقييم أداء المصرف ، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أبرزها أنه نظراً لطبيعة النشاط الذي تزاوله المصارف واختلافه عن باقي الوحدات التجارية والصناعية ، لا تصلح النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء باقي الوحدات غير المصرفية لتقييم أداء المصارف التجارية ، بل هناك نسب خاصة تستخدم لتقييم أداء هذه المصارف ، ومن خلال المؤشرات (النسب) التي تم استخدامها في البحث تبين أن أفضل عام من أعوام الدراسة هو 2002 ويأتي بالمرتبة الثانية 2004 ، ثم المرتبة الأخيرة 2003 وكان ذلك نتيجة للأحداث التي شهدتها العراق فيه وتدهور الوضع الأمني ، إلا أن المصرف بدأ استعادة عافيته في عام 2004.

*Dimitry Sologoube: "The Determinants of Bank Interest Margins and Profitability: Case of Ukraine", -BOFIT/CEFIR, Workshop on Transition Economics , in Helsinki, April 7-8, 2006

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كفاءة الأعمال المصرفية في أوكرانيا ، وذلك من خلال دراسة محددات ربحية المصارف التجارية وهوامش الفائدة وذلك بإتباع الطريقة المستخدمة على نطاق واسع حيث قام الباحث بتحديد ربحية (هامش) المصرف على أنها دالة لمحددات مختلفة مقسمة إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى خاصة بالمصرف (الحجم ، الملكية ، ونوعية القرض ، وملاءة رأس المال ، والمصاريف التشغيلية العامة ، وحصص الأصول السائلة والثابتة) ، المجموعة الثانية خاصة بعوامل الاقتصاد الكلي (التضخم والنمو ، الناتج المحلي الاجمالي ، وسعر الفائدة الحقيقي) ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن كل من العوامل الخاصة بالمصرف ماعدا عامل السيولة والعوامل الخاصة بالاقتصاد الكلي وثيقة الصلة بتفسير فاعلية ربحية المصرف وهوامشه في أوكرانيا ، وكان وضع حقوق ملكية المصرف على وجه الخصوص له تأثير جوهري على ربحية وهوامش المصارف ، وهذه النتائج حسبه تؤكد على أهمية الرملة للمصارف الأوكرانية لتحقيق ربحية عالية.

*دراسة Carla Brum: "إدارة الأصول و الخصوم لدى مؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع"، مجلة المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، العدد 55، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ماي 2009، وتناولت هذه الدراسة أهمية الإدارة السليمة لأصول وخصوم مؤسسات التمويل الأصغر باعتبارها مسألة حاسمة الأهمية لمساعدة هذه المؤسسات في تقييم المخاطر المالية وإدارتها، وتوصلت إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر تحتاج إلى أن تتسم بالواقعية في تنفيذها لنظام إدارة أصول وخصوم جيد، نظرا لقيود الموارد البشرية والمالية، ويجب أن تعطى الأولوية لإرساء عملية جيدة جدا تعنى بمخاطر السيولة ورصدها وإدارتها، لأنها كثيرا ما تكون هي أهم المخاطر المالية التي تواجه أية مؤسسة مالية.

* دراسة محمد حمزة جدوع ومحمد عبد الواحد جياس : تقييم الاداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 39، العراق، 2016. هدفت هذه الدراسة الى قياس عدد من مؤشرات الربحية والسوق لعشرين شركة مدرجة في سوق العراق وتحليلها ومن ثم تحديد ما إذا كانت الربحية والسوق تقود إلى رفع مستوى أداء الشركات المبحوثة والمدرجة في السوق المالية، وتوصل الباحثان إلى أن عدم ثبات الظروف الاقتصادية للشركات يؤدي إلى تقلبات محتملة في ربحيتها وربما تعرضها إلى الخسارة أو الافلاس، وأن تقييم الأداء المالي من الوظائف البالغة الأهمية في مختلف الشركات ولا سيما الكبيرة منها، وذلك لما يترتب عليه من إتخاذ مجموعة من القرارات أهمها المتعلقة بربحية الشركة، وإن الاختلاف الواضح في ربحية السهم ومضاعفة قيمته الدفترية على مستوى الشركات المبحوثة وربما يقود إلى تباين في أداء تلك الشركات وقد يتعلق الأمر ببعد الربحية وعلى وفق المقياس المستعمل.

*دراسة مقيم صبري: محددات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الجزائري للفترة 2007-2009، مجلة الحقيقة، العدد 31، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2012. هدفت هذه الدراسة لمعالجة محددات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، وتوصلت الى عدة نتائج أهمها أن البنك يعتمد بصفة اساسية في مصادر امواله كغيره من البنوك التجارية الاخرى على ودائع العملاء طيلة فترة الدراسة، وتمثل نسبة الودائع اعلى نسبة لإجمالي مصادر الاموال إلا ان البنك يعتمد في ما يخص التوظيف لمختلف مصادر أمواله على اساليب الاستثمار التقليدي بشكل من شأنه عدم الزيادة من ايراداته ومداخيله، إن ربحية البنك تتطلب وضع سياسة دقيقة ومدروسة بشكل جيد من طرف ادارة البنك وذلك في ظل عدة محددات واعتبارات داخلية وخارجية لتطوير عملياته المصرفية التقليدية واستحداث طرق وآليات لتفعيل آدائه البنكي بما يحقق له عوائد مالية مرتفعة في ظل حجم امثل للسيولة محدد ومدقق من طرف ادارة البنك.

3.1. الأهداف :

- التعرف على مؤشرات تقييم أداء المالى للبنوك التجارية، ومدى ملائمتها لبيئة العمل الحالية.
- محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم أداء المالى للبنوك من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- التعرف على نقاط الضعف وتدابيرها ونقاط القوة ومحاولة تعزيزها وزيادتها لكي يضمن البنك الاستمرارية وتحقيق أعلى العوائد في ظل البيئة التنافسية التي تحيط به.

4.1. أهمية البحث :

تزايد أهمية تقييم الأداء المالي وضرورته في مجال النشاط البنكي كونه يعتبر مؤشرا لما حققه البنك من خلال المقارنة مع الفترات السابقة لمعرفة الوضع المالي خلال فترة الدراسة، فنظرا لضخامة الأموال التي يتعامل بها البنك وسرعة دوران رؤوس الأموال والأموال

المودعة في المؤسسات البنكية ، الأمر الذي يدفع بالكثير من متخذي القرارات البنكية إلى الاهتمام بتحقيق كفاءة وفعالية في الأداء المالي ، وذلك في حدود التوفيق بين هدي تحقيق أعلى الربح وتوفير السيولة لخدمة المجتمع وزيادة القدرات التنافسية للبنك .

5.1. محاور البحث:

وللإجابة على هذه الاشكالية قسمنا هذه الورقة البحثية إلى خمس محاور رئيسية هي :
المحور الأول و به مقدمة تحتوي عرض تمهيدي للبحث ، المحور الثاني ويتناول تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، المحور الثالث ويتم فيه تحليل نسب السيولة المصرفية، المحور الرابع ويتم فيه تحليل نسب الربحية المصرفية، المحور الخامس ويناقش مدى الموازنة بين السيولة والربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وأخيرا المحور السادس تضمن خاتمة بجملة من النتائج والتوصيات.

6.1. المنهج المتبع ومصادر جمع البيانات :

سوف يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لعرض الموضوع والقيام بدراسة ميدانية في البنك محل الدراسة والاعتماد على القوائم المالية للبنك بالإضافة إلى في حساب النسب وإجراء التحليلات الاحصائية الملائمة باستخدام برنامج Excel ، وتحليل أبعاد البحث من خلال الاستعانة بالقوائم المالية للبنك ونتائج الدراسات السابقة ، وتحليل المعطيات المرتبطة بالمشكلة محل الدراسة.

حدود الدراسة :

يمكن الأخذ بنتائج هذه الدراسة ، والعمل على تعميمها في ضوء الحدود التالية :

- الحدود المكانية : تمثل مجتمع الدراسة في مجموع البنوك التجارية الجزائرية وتمثلت العينة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بجميع فروعها ووكالاته نظرا لتوفر البيانات اللازمة للبحث عن هذا البنك خلال هذه المدة المبحوثة.

- الحدود الزمنية: امتدت الحدود الزمنية للبحث من سنة 2011 إلى سنة 2017 .

وانقسمت هذه الدراسة في معالجة إشكالياتها إلى مرحلتين :

*المرحلة الأولى :

قياس الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة الممتدة من 2011-2017

باستخدام نسب السيولة والربحية المحسوبة من المعطيات المتوفرة بالقوائم المالية للبنك وتحليل الأرقام المتحصل عليها .

*المرحلة الثانية :

محاولة تحديد ومعرفة العلاقة بين نسب السيولة والربحية وقياس الأداء المالي في ظل الموازنة بينهما ، للوصول إلى إجابة حول ان كانت الزيادة في نسب السيولة تؤدي إلى زيادة ربحية البنك.

2. تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية: BADR

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي الجزائري ، أسست بتاريخ 13/03/1982 بمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، في بداية المشوار تكون البنك من 138 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA وأصبح يحتضن في يومنا هذا 310 وكالة و 33 مديرية منتشرة عبر الجزائر .

يشغل بنك البدر حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف ، ونظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية ، صنف من طرف مجلة قاموس البنوك " Bankers Almanach " طبعة سنة 2001 ، في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية ، ويحتل البنك كذلك المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف .

يؤدي تقييم الأداء المالي دورا مهما في تقييم وضعية وسلامة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، لأنه يسمح بإبراز إنجازاته سنة بعد أخرى ، كما يبرز الخلل في أدائه لأنشطته ، ومن ثم يمكن وضع خطط مستقبلية لتفادي ذلك ، ومن الجدير بالذكر أن الطلبة اختارت مجموعة مكونة من أربعة عشر مؤشرا (نسبة) لقياس السيولة والربحية في هذا البنك على مدى 7 سنوات تبدأ من 2011

إلى سنة 2017 ، وهي تندرج ضمن المؤشرات المالية التقليدية التي تم ذكرها مسبقاً في هذا البحث ولم نقم باستخدام المؤشرات المالية الحديثة ، وذلك تناسبا مع البيانات المتاحة في القوائم المالية للبنوك في مايلي تطور نسب السيولة والربحية لبعض بنوك الدول العربية والبنوك الجزائرية للسنوات من 2011 إلى 2017 التي تم جمعها من التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري وبيانات صندوق النقد العربي وذلك من أجل المقارنة بينها وبين النسب المحسوبة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مرحلة لاحقة من أجل الوقوف على وضعيته المالية.

الجدول-1:- نسب ربحية القطاع البنكي(بالمئة %) لبعض الدول العربية لسنة2017

الدولة	هامش صافي الربح	معدل العائد على الاصول	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الاموال المتاحة
الامارات	7.7	1.6	10.9	-
الاردن	6.5	1.2	9.6	-
البحرين	-0.8	1.0	6.7	-
السعودية	10.7	2.1	13.9	0.026
العراق	101.3	0.6	4.8	-
الكويت	17.0	1.3	10.7	-
فلسطين	4.7	1.5	15.2	-
لبنان	-3.7	0.9	9.7	-
ليبيا	142.3	1.0	20.9	-
مصر	2.3	1.5	21.5	-
المتوسط العام	28.8	1.27	12.39	0.007

المصدر من اعداد الطالبة إستنادا إلى تقرير الاستقرار المالي العربي لسنة 2017 الصادر عن صندوق النقد العربي تظهر البيانات المتوفرة عن البنوك العربية نموها في صافياًرباح جميع البنوك العربية كمجموعة ، باستثناء البنوك البحرينية واللبنانية ويعزى جزء من هذا التراجع إلى الزيادة الملموسة في مخصصات القروض المتعثرة خاصة في لبنان ، وسجلت البنوك الليبية أكبر نسبة إرتفاع في صافي الارباح بنحو 142.3 %، في السياق نفسه شهدت معدلات العائد على الاصول تحسنا بشكل عام وقد وصلت أعلاها لدى البنوك السودانية بنحو 4.9 % وفيما يتعلق بمعدل العائد على حقوق الملكية فقد شهدت هذه المعدلات تراجعا في جميع الدول العربية باستثناء البنوك السعودية والكويتية والليبية وساهم في إنخفاض هذا المعدل قيام البنوك بتجنب مخصصات إضافية لإلتزاماتها بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية (IFRS9)2 الذي أصبح تطبيقه إلزاميا3 ابتداء من 2018/01/01.

الجدول-2:- نسب السيولة والربحية للبنوك الجزائرية للسنوات من 2011 إلى 2017

²أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في يوليو 2014 النسخة النهائية من المعيار رقم 9 ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ليحل محل المعيار الدولي رقم 39 بشأن الأدوات المالية، وسيكون العمل به إلزامياً اعتباراً من عام 2018 على المستوى الدولي ، وهو معيار يربط المعالجة المحاسبية بأنشطة إدارة المخاطر ويعمل بشكل أساسي على قياس الأصول والالتزامات المالية من خلال تناول 3 جوانب رئيسية تتمثل في تصنيف وقياس الأصول Classification and Measurement ، وقياس الخسائر Impairment ، ومحاسبة التحوط Hedge Accounting ، وذلك بهدف رفع مستويات الأمان والوصول لمستوى أعلى من الملاءة المالية للبنوك والقدرة على مواجهة المخاطر المحتملة وذلك من خلال بناء نموذج جديد لتكوين مخصصات خسائر القروض على أساس خسائر الائتمان المتوقعة.

³التطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال في الدول العربية ، تقرير الاستقرار المالي العربي لسنة 2017،صندوق النقد العربي ، ص140-141.

المتوسط العام	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات النسب
31.71	-	9.77	21.06	32.90	39.01	42.01	45.51	نسبة النقدية الى الودائع
65.77	-	73.58	65.90	57.85	-	-	-	نسبة الاستثمارات القصيرة الاجل
21.22	-	6.31	14.66	22.75	26.00	27.30	30.34	نسبة النقد
52.93	-	60.82	57.72	54.19	49.09	42.85	-	نسبة القروض
11.93	-	-	15.15	14.23	6.43	-	-	نسبة الاحتياطي القانوني
29.69	-	20.03	24.85	32.33	41.57	-	-	نسبة السيولة القانونية
86.78	-	97.08	86.95	76.33	-	-	-	نسبة التشغيل
18.77	17.84	18.14	20.34	-	-	-	-	معدل العائد على الاصول
26.16	19.2	18.12	29.00	31.4	33.12	-	-	معدل العائد على حقوق الملكية

المصدر من اعداد الطالبة إستنادا إلى التقارير السنوية لبنك الجزائر للأعوام من 2011 إلى 2017.

مايلاحظ عموما من خلال الجدول السابق ارتفاع عام في نسب السيولة والربحية مقارنة بالمتوسطات التي سجلتها البنوك العربية ، ويعزى ذلك إلى التحديات التي واجهت البنوك الجزائرية جراء بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة مقارنة بالمستويات السائدة قبل عام 2015 ما جعل بنك الجزائر يتبنى آلية جديدة تتمثل في "آلية التمويل غير التقليدي لعجز الموازنة" من خلال برامج التسيير الكمي التي دخلت حيز التنفيذ بعد تعديل قانون النقد والقرض، وبالتالي تلبية متطلبات تمويل الدين العام واحتواء الاختلالات الاقتصادية.

4. تحليل نسب السيولة المصرفية:

يشير الجدول رقم 1 إلى قيم احتساب نسب السيولة لكل سنة من سنوات البحث إذ يظهر من الجدول بشكل عام أن هناك تباينا واضحا فيما بين هذه النسب من حيث الانخفاض والارتفاع وكان ذلك كما يلي :

الجدول -3- نسب السيولة (بالمائة %) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للسنوات من 2011 الى 2017.

المتوسط العام	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	النسب السنوات
---------------	------	------	------	------	------	------	------	---------------

30.76	24.51	25.50	35.01	28.67	31.63	37.99	32.03	نسبة النقدية الى الودائع
1.87	3.46	3.07	1.66	1.53	0.99.	1.14	1.28	نسبة الاستثمارات القصيرة الاجل
17.88	14.22	15.67	23.77	17.86	18.71	19.48	15.47	نسبة النقد
61.42	71.17	71.27	63.29	69.39	66.50	61.39	26.99	نسبة القروض
19.95	16.56	17.96	26.04	19.41	20.59	21.81	17.34	نسبة الاحتياطي القانوني
31.75	27.77	26.24	36.20	29.32	32.16	38.27	32.33	نسبة السيولة القانونية
77.05	86.38	84.77	70.99	76.94	74.18	69.88	76.26	نسبة التشغيل

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

1.4. تحليل نسبة الرصيد النقدي (النقدية):

إن نسبة النقدية إلى الودائع قد سجلت أعلى مستوياتها في سنوات 2011 و 2012 و 2013 و 2015 عندما بلغت على التوالي 32.03% و 37.99% و 31.63% و 35.01% بينما شهدت في بقية السنوات انخفاضا تدريجيا لها حتى بلغت أدنى مستوياتها في آخر عام من الدراسة وهو عام 2017 أين بلغت 24.51% ويتضح من هذا التحليل أن البنك كان أكثر كفاءة في مواجهة التزاماته في السنوات الأولى من البحث عكس السنوات الأخيرة بالرغم من محاولة تحسين قدرته على مواجهة التزاماته بضح مبالغ اضافية في الصندوق ، وبلغ المتوسط العام 30.76% وهو متقارب مع المتوسط العام الذي سجلته البنوك الجزائرية 31.71% ، ترجع الطالبة ذلك إلى حالة التراجع الشديدة في قيمة الدينار الذي تشهده الجزائر ما انتج حالة من التضخم الحاد في ظل قلة الاستقرار الاقتصادي والسياسي التي تشهده البلاد ، مما قد ينعكس سلبا على نسبة أرباحه المحققة بسبب التراكم في السيولة .

2.4. تحليل نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل:

إن نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل قد شهدت انخفاضا ملحوظا في السنوات الثلاثة الأولى من الدراسة لتبلغ أدنى مستوياتها عام 2013 ب 0.99% لتعود للارتفاع تدريجيا ابتداء من عام 2014 وتبلغ أعلى مستوى لها في السنة الأخيرة من الدراسة لتبلغ 3.46% بينما بلغ المتوسط العام في البنك 1.87% وهو منخفض جدا مقارنة بالمتوسط العام المسجل للبنوك الجزائرية الذي بلغ 65.77% وهذا مؤشر جيد وتفسر بشكل عكسي بما يلي : إن انخفاض نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل في السنوات الثلاثة الأولى أعتبر مؤشرا جيدا على عكس المؤشر السابق ، ويرجع السبب إلى زيادة حجم الودائع في هذه السنوات

ليبلغ أفضلها سنة 2013 ، غير أن ثقة المواطنين التي بدأت تتراجع خلال السنوات الأخيرة بالإضافة إلى زيادة الانفاق الكلي وتراجع الادخار أدى ببساطة إلى انخفاض حجم الودائع في البنك قياسا إلى الاستثمارات ، مما أدى إلى الارتفاع التدريجي لهذه النسبة لبقية السنوات الأخيرة من الدراسة لتبلغ أعلاها السنة الأخيرة ب 3.46% بما يدل على أن عام 2017 هو الذي شهد أكبر انخفاض لحجم الودائع من بين بقية سنوات الدراسة .

3.4. تحليل نسبة النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى :

إن نسبة النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى إلى إجمالي الموجودات قد ارتفعت عام 2012 عن عام 2011، ثم الانخفاض تدريجيا خلال السنتين 2013 و 2014 ثم عاودت الارتفاع عام 2015 لتبلغ فيه أعلى مستوياتها بمقدار 23.77% ثم تعود إلى الانخفاض تدريجيا خلال السنتين الأخيرتين لتبلغ أدنى مستوى لها سنة 2017 لتبلغ أدنى مستوى لها سنة 2017 بمقدار 14.22% ، ويعتبر الارتفاع الذي شهده عامي 2012 و 2015 مؤشرا غير جيد للبنك وبما قد يعني انخفاض عائدته المصرفي خلال هاتين السنتين ، بينما انخفاض النسبة لبقية السنوات يعني انخفاض النقد الذي يقابل بزيادة في الموجودات ما قد يكون مؤشرا جيدا لزيادة الأموال التي يتم تدويرها بدلا من تخزينها في شكل نقد سائل لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى وبلغ المتوسط الحسابي 17.88% أقل من المتوسط الحسابي المسجل للبنوك الجزائرية المقدر 21.22% وبشكل عام يدل على تحسن عوائده مقارنة ببقية البنوك الجزائرية.

4.4. تحليل نسبة القروض :

إن نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات قد شهدت ارتفاعا مستطردا خلال جميع سنوات الدراسة إذ بدأت عند أقل قيمة في السنة الأولى من الدراسة والمقدرة ب 26.99%، حتى وصلت إلى أعلى قيمة في السنتين الأخيرتين 2016 و 2017 بمقدار 71.27% و 71.17% على التوالي باستثناء سنة 2015 والتي شهدت انخفاضا ملحوظا لتصل ب 63.29% ، ويفسر الارتفاع في هذه النسبة إلى تزايد حجم قروض البنك مقارنة بموجوداته بينما بلغ المتوسط الحسابي 61.42% وهو أعلى من المتوسط المسجل للبنوك الجزائرية 52.93% ما قد يؤدي إلى ارتفاع مخاطر السيولة في ظل احتمال ارتفاع العائد المصرفي من القروض .

5.4. تحليل نسبة الاحتياطي القانوني :

تعد هذه النسبة من المقاييس المهمة للسيولة المصرفية ، لأنها تعبر عن قدرة البنك على مواجهة السحوبات البنكية وتلبية التزاماته ، وهي نسبة تحدد قانونا حجم الودائع وذلك لحماية أموال المودعين ، ويلاحظ من دراسة تطور نسبة الاحتياطي القانوني تراجعها عموما في سنوات الدراسة ، حيث أنها شهدت انخفاضا في سنتي 2013 و 2014 ب 20.59% و 19.41% وخلال سنتي 2016 و 2017 حيث سجلت أدنى مستوى لها في هذا الأخير والمقدرة ب 16.56% ، وقد يعزى سبب ارتفاع هذه النسبة في سنتي 2012 و 2015 لأعلى مستوياتها ب 21.81% و 26.04% على التوالي ، بالإضافة إلى ارتفاع المتوسط العام 19.95% مقارنة بمثيله المسجل على مستوى البنوك الجزائرية 11.93% إلى سياسة الانعاش الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة وتوجهها نحو محاربة التضخم باتخاذ اجراءات بنكية تحد من زيادة الارصدة النقدية في البنوك ، بالإضافة إلى توسيع في مهام وفروع البنك، بينما الانخفاض المسجل سنتي 2013 و 2014 وفي السنتين الأخيرتين من الدراسة حتى أدنى مستوياتها قد يفسر بانخفاض الأرصدة النقدية للبنك مقابل زيادة حجم ودائعه أو العكس.

6.4. تحليل نسبة السيولة القانونية :

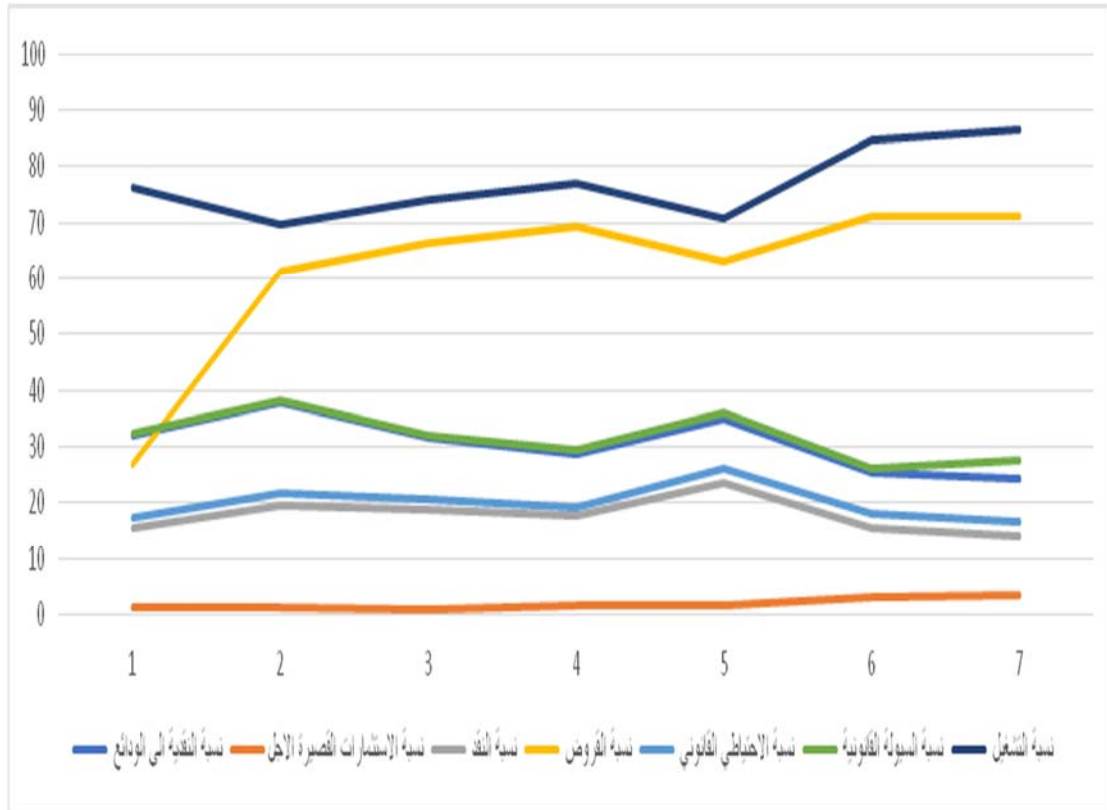
لقد شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية تذبذبا واضحا بين الارتفاع والانخفاض في هذه النسبة خلال المدة المبحوثة حيث سجلت أعلى قيمها سنة 2012 بمقدار 38.27% وأدناها سنة 2016 بمقدار 26.24% إلا أنها في المتوسط تكاد تكون قريبة إلى حد كبير بالمقارنة بما هي عليه في البنوك الجزائرية 29.69%، حيث بلغ متوسط نسبة السيولة القانونية في بنك الفلاحة لكل

السنوات 31.75 % ، ويلاحظ الانخفاض في النسبة الذي شهده عام 2014 ، ثم عامي 2016 و 2017 على التوالي ، وهذا قد يكون مؤشر جيد للبنك بالنسبة للأرباح والعوائد ، ولكنه في نفس الوقت يشير إلى تراجع قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية المستحقة ، وتراجع عام في حجم النقد و الارصدة لدى البنك المركزي مضافا إليها الاستثمارات والأوراق المخصومة مقارنة بحجم الودائع وما في حكمها.

7.4. تحليل نسبة التشغيل (نسبة التوظيف):

تعتبر هذه النسبة عن العلاقة بين القروض و التسليفات التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحكم طبيعة عمله إلى إجمالي ودائعه ، ومن الجدول يلاحظ ارتفاع هذه النسبة بشكل العام في جميع سنوات البحث بحيث بلغ المتوسط العام 77.05% وهي منخفضة قليلا عن المتوسط العام المسجل للبنوك الجزائرية 86.78% وتدل على التوظيف الجيد للبنك لأمواله ، وهذا مؤشر جيد من حيث التأثير الإيجابي على الأرباح التي يحققها من جهة ، ودلالة على كفاءة البنك في تلبية القروض المصرفية لزبائنه من جهة أخرى ، إلا أنه قد تظهر خطورة باتجاه السيولة في حالة السحب المفاجئ للودائع مما ينبغي أخذ الحيطة والحذر عند منح أي قروض إضافية ، والمنحنى البياني التالي يلخص التطور العام لجميع نسب السيولة للبنك من 2011 إلى 2017.

الشكل 1- التطور العام لنسب السيولة في بنك BADR من السنة 2011 إلى 2017



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك ومخرجات برنامج Excel

اذن من خلال المنحنى البياني نستنتج رفض الفرضية الرئيسية الاولى والتي تنص على أن: "جميع نسب السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرتفعة وهذا يعني قدرة البنك على الوفاء بجميع التزاماته المالية" اذ يلاحظ جليا تراجع في نسب السيولة القانونية والاحتياطي القانوني.

5. تحليل نسب الربحية المصرفية:

يشير الجدول رقم 2 إلى قيم احتساب نسب الربحية لكل سنة من سنوات البحث حيث إن ارتفاع النسب يعني ارتفاع العوائد والأرباح ، وهذا مؤشر جيد والعكس بالعكس وكانت قيم النسب كما يلي :

الجدول -4- نسب الربحية لبك الفلاحة والتنمية الريفية للسنوات من 2011 إلى 2017

المتوسط العام	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	النسب السنوات
0.59	0.50	0.76	0.43	0.44	0.45	0.57	1.00	العائد على الأصول
18.52	12.50	18.07	17.21	18.55	15.62	17.08	30.67	العائد على حقوق الملكية
3.36	4.83	4.65	3.53	2.46	2.53	3.09	2.43	هامش الفائدة
2037	10.45	16.86	13.80	18.55	17.61	20.88	44.49	هامش صافي الربح
3.23	4.79	4.54	3.14	2.39	2.61	2.74	2.46	نسبة استخدام الأصول
0.61	0.58	0.88	0.48	0.48	0.50	0.64	1.23	العائد على الودائع
1.4	1.29	0.56	0.84	0.47	4.90	0.62	1.18	العائد على الأموال

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

1.5. تحليل نسبة العائد على الأصول :

من الجدول يلاحظ الانخفاض المستمر لنسبة العائد على الأصول على مر سنوات البحث عدا سنة 2016 التي سجلت تحسنا نسبيا بمقدار 0.76% ، ليعود الانخفاض مجددا عام 2017 وأدنى مستوى للعائد كان عام 2015 مقدر ب 0.43% ، وهذا الانخفاض يعتبر مؤشر غير جيد للبنك بما يعني تراجع في ربحية البنك وعوائده ، فيما حققت النسبة في متوسطها خلال جميع السنوات ما مقداره 0.59% وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بالمتوسط للبنوك الجزائرية 18.77% وأقل أيضا من المتوسط الخاص بالبنوك العربية 1.27% وتدل على ضعف في كفاءة البنك على تحقيق الأرباح من استخدام موجوداته في نشاطه الأساسي.

2.5. تحليل نسبة العائد على حقوق الملكية:

تقيس هذه النسبة الذي تحققة الادارة من الأموال الموظفة في رأس المال ، فإذا كانت مرتفعة فتدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل للبنك ، ويلاحظ بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية انخفاضا تدريجيا لهذه النسبة خلال سنوات الدراسة حيث بلغ أعلى مستوى لها في السنة الأولى للبحث بمقدار 30.67% ثم بدأ التسلسل في الانخفاض حيث بلغت أدناها في السنة الأخيرة بمقدار 12.5% مع ملاحظة تحسن بسيط عامي 2014 و 2016 بينما كان المتوسط العام لجميع سنوات الدراسة مقدر ب 18.52 أقل من المسجل على مستوى البنوك الجزائرية 26.16% وأعلى من المسجل على مستوى البنوك العربية 12.39% ، وترجع الطالبة هذا التذبذب في مؤشر العائد على حقوق الملكية إلى قلة كفاءة قرارات الاستثمار في أموال البنك في تحقيق العائد المطلوب التي تطمح له ادارة البنك .

3.5. تحليل نسبة هامش الفائدة :

لقد شهدت نسبة هامش الفائدة تذبذبا ملحوظا بين الانخفاض والارتفاع خلال السنوات الاربع الأولى ولكنها بدءا من سنة 2015 بدأت تسجل ارتفاعا مطردا مما يعتبر مؤشر جيد للبنك ، وهو يعني نمو هامش الفائدة بشكل جيد ما سينعكس إيجابا على الإيرادات المتحققة خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة ، حيث بلغ أدنى مستوى سنة 2011 ب 2.43% ، وحقق أعلى نسبة في السنة الأخيرة من الدراسة بمقدار 4.83% ، بينما بلغ المتوسط العام لهذه النسبة 3.36% وترجع الطالبة هذا التحسن الملحوظ إلى الاجراءات التي اتخذتها ادارة البنك فيما يخص تنوع وتحسين الخدمات البنكية والائتمانية المقدمة للعملاء ، مما زاد من إدراج الفوائد للبنك قياسا إلى أنشطته الأساسية المرتبطة بالموجودات المدرة لهذه الأرباح.

4.5. تحليل نسبة هامش صافي الربح بعد الفوائد :

يلاحظ بالنسبة لهذه النسبة انخفاضها التدريجي خلال السنوات الثلاث الأولى من البحث وسنة 2013 ، لترتفع قليلا خلال سنتي 2014 و 2016 مقدر ب 18.55% و 16.86% على التوالي ، وتعود في السنة الأخيرة من البحث مسجلة أدنى مستوى لها مقدر ب 10.45% ، بينما بلغ المتوسط العام لهذه النسبة حوالي 20.37% وهو أعلى من المسجل على مستوى البنوك العربية 28.8% ، وهذا يعني عموما أن البنك يواجه صعوبة كبيرة في تحقيق الأرباح قياسا إلى فوائده ، وهذا قد يؤدي إلى خلق تحديات متعلقة بانخفاض السيولة وانخفاض الفوائد الدائنة في المستقبل .

5.5. تحليل نسبة استخدام الأصول :

تعتبر نسبة استخدام الأصول من مقاييس الربحية المهمة والتي تمثل العلاقة بين حجم ادرار الفوائد و الاصول المستخدمة في البنك ، حيث كلما زادت هذه النسبة زادت الربحية وقد شهدت هي الأخرى انخفاضا في السنوات الأربع الأولى من الدراسة حتى بلغت أدنى مستوى لها سنة 2014 ب 2.39% ثم بدأت بالارتفاع تدريجيا خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة لتبلغ أعلى مستوى لها في السنة الأخيرة 2017 مقدر ب 4.79% وهذا ينعكس إيجابيا على ربحية البنك ويدل على تزايد في إدراج الفوائد من الأصول بينما بلغ المتوسط العام لهذه النسبة لكل السنوات ما يقدر ب 3.23% وهي نسبة تعكس بشكل إيجابي العوائد المتحققة خلال هذه السنوات.

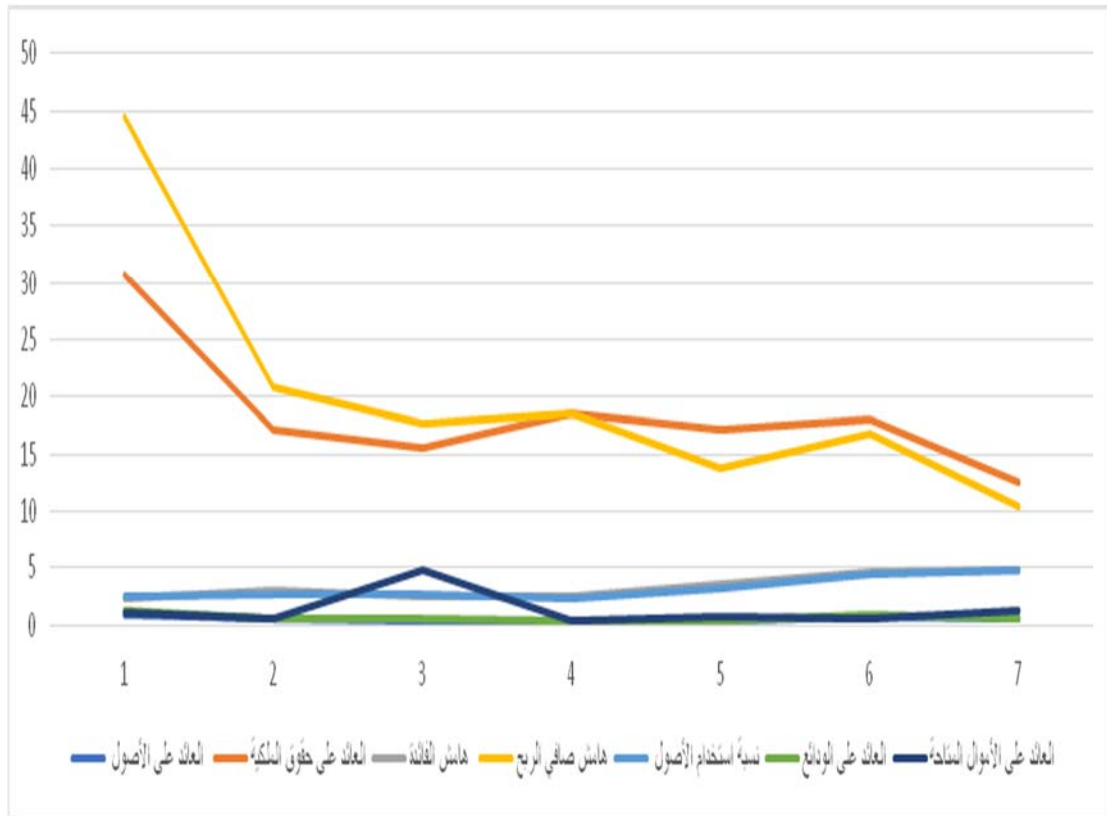
6.5. تحليل معدل العائد على الودائع :

تعد هذه النسبة من المقاييس المهمة والتي توضح مدى نجاح إدارة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي يحصل عليها من زبائنه ، ويتضح من الجدول 06 الانخفاض عموما في تطوره (المتوسط العام 0.61%) بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2011 بـ 1.23% ثم تواصل انخفاضه بقية السنوات ، وسجلت أدنى نسبة له سنة 2013 بمقدار 0.5% ، ويلاحظ حدوث ارتفاع بسيط سنة 2016 لتصل 0.88% لتتخف مجددا في السنة الأخيرة من البحث إلى 0.58% ، وهذا مؤشر غير جيد للبنك ويدل على نقص في كفاءة ادارة الاستثمارات على مستواه ، ونقص القدرة على توليد الأرباح من الودائع التي يحصل عليها البنك ، ويعزى التحسن الذي حدث سنة 2016 لارتفاع صافي أرباح البنك نتيجة الاجراءات والخدمات التي أطلقتها ادارة البنك كما أشرنا سابقا.

7.5. تحليل معدل العائد على الأموال المتاحة :

تقيس هذه النسبة كفاءة ادارة البنك في تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة له والمتمثلة برأس ماله وودائعه ، ويعد هذا المعدل الأكثر تذبذبا من بين جميع النسب الأخرى ، بلغ المتوسط العام لهذه النسبة 1.4% وهو أعلى بقليل من المتوسط للبنوك العربية 0.07% ، ويتضح من خلال قراءة تطور هذه النسبة في الجدول -6- أنها شهدت انخفاضا تدريجيا بداية من تحقيقها أعلى مستوى لها سنة 2011 مقدرة بـ 1.18% إلى أدنى نسبة سنة 2016 مقدرة بـ 0.56% لترتفع ارتفاعا نوعيا سنة 2017 وتبلغ 1.29% مما يدل على أن البنك قد سجل تراجعاً في توظيف أمواله المتاحة في الموجودات المرهبة وهذا مؤشر غير جيد لهذه السنوات ، غير أنه حقق ارتفاعا كبيرا في سنة 2017 قياسا بالمتوسط العام لجميع السنوات ، وبصفة عامة نلمس نقص القدرة على توليد الأرباح وترجع الباحثة ذلك إلى قلة رشد اختيار القرارات الاستثمارية ونقص الفرص المدرة للأرباح في ظل السياسة البنكية الجديدة ، والمنحنى البياني التالي يلخص التطور العام لجميع نسب الربحية من 2011 إلى 2017.

الشكل -2- التطور العام لنسب الربحية من 2011 إلى 2017



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك ومخرجات برنامج Excel اذن من خلال هذا المنحنى نستنتج رفض الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على أن: "جميع نسب الربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرتفعة وهذا يعنى أن البنك في وضعية جيدة " اذ يظهر جليا التراجع في كل من نسب هامش صافي الربح والعائد على حقوق الملكية .

6. مدى الموازنة بين السيولة والربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

من أجل دراسة مدى الموازنة (مدى التوافق) بين السيولة والربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR قمنا بدراسة العلاقة أو الأثر الموجود بين نسب السيولة ونسب الربحية ، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين جميع نسب السيولة ونسب الربحية وتحصلنا على الجدول رقم 3 حيث يشار فيه الجدول إلى الارتباطات العالية الطردية بلون وردي والارتباطات العالية العكسية بلون أزرق حيث تدل ايجابية معاملات الارتباط بينهما على وجود علاقة طردية وكلما زادت النسبة زادت قوة العلاقة الطردية بما يعني ارتفاع في العوائد والأرباح ، وهذا مؤشر جيد والعكس بالعكس اذا كانت قيم معاملات الارتباط سالبة فتعني وجود علاقة عكسية بين نسب السيولة ونسب الربحية بما يعني انخفاض العوائد والأرباح ، بينما إذا كانت معاملات المدومة فيدل على عدم وجود علاقة بينهما أصلا وفيما يلي قيم معاملات الارتباط بين نسب السيولة ونسب الربحية:

الجدول-5- مصفوفة الارتباطات بين نسب السيولة ونسب الربحية لبنك الفلاحة BADR

	نسبة السيولة القانونية	نسبة الاحتياطي القانوني	نسبة القروض	نسبة النقد	نسبة الاستثمارات	نسبة النقدية الى الودائع	نسبة التشغيل
العائد على الأصول	-0.156	-0.510	-0.775	-0.516	0.033	-0.071	0.206
العائد على حقوق الملكية	0.113	-0.205	-0.928	-0.169	-0.398	0.219	-0.195
هامش الفائدة	-0.471	-0.232	0.499	-0.308	0.934	-0.573	0.710
هامش صافي الربح	0.171	-0.286	-0.957	-0.252	-0.459	0.269	-0.221
نسبة استخدام الأصول	-0.593	-0.371	0.472	-0.441	0.964	-0.687	0.811
العائد على الودائع	-0.154	-0.513	-0.795	-0.519	0.033	-0.074	0.208
العائد على الأموال المتاحة	0.026	0.016	0.051	0.038	-0.338	0.039	-0.138

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

1.6. تحليل التأثير بين نسبة النقدية الى الودائع ونسب الربحية :

أظهرت نتائج تحليل الارتباط في الجدول أعلاه أن هناك تأثير طرديلنسبة النقدية إلى الودائع على نسبي العائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح وهما الموجودان باللون الأزرق ، بينما كان تأثيرها عكسيا عاليا على هامش الفائدة ونسبة استخدام الاصول ، وعكسيا ضعيفا بالنسبة للعائد على الاصول والعائد على الودائع ، بينما العلاقة بينها وبين العائد على الأموال المتاحة ضعيفة جدا مقارنة مع المعاملات الأخرى .

مما يتضح من ذلك أن نسبة النقدية إلى الودائع تؤدي إلى زيادة في العائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح والعائد على الأموال المتاحة ، بينما يؤدي ارتفاعها إلى انخفاض في هامش الفائدة ونسبة استخدام الاصول .

2.6. تحليل التأثير بين نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل ونسب الربحية :

هناك تأثير طرديلنسبة الاستثمارات قصيرة الأجل على هامش الفائدة ونسبة استخدام الاصول بينما تأثيرها شبه معدوم على العائد على الاصول والعائد على الأموال المتاحة وتأثيرها متوسط لكن عكسي على كل من العائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح والعائد على الأموال المتاحة ، ويتضح من ذلك أن نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل تؤدي إلى زيادة هامش الفائدة ونسبة استخدام الاصول في حين تأثيرها شبه منعدم على العائد على الاصول والعائد على الودائع ، في حين نجد أنها تخفض في العائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح .

3.6. تحليل التأثير بين نسبة النقد ونسب الربحية :

بالنسبة لنسبة النقد نجد أن تأثيرها كان دائما عكسيا ومتفاوتا بين القوي والمتوسط مع جميع نسب الربحية ماعدا النسبة الأخيرة (العائد على الأموال المتاحة) حيث تؤثر عليه طرديا بشكل ضعيف جدا ، وبالتالي عموما فإن زيادة نسبة النقد تؤدي إلى انخفاض نسب الربحية .

4.6. تحليل التأثير بين نسبة القروض ونسب الربحية :

نلاحظ أن نسبة القروض تأثيرها كان عكسيا عاليا على كل من العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح والعائد على الودائع والارتباط كان متوسطا عند هامش الفائدة والعائد على الودائع ، وضعيفا عند معدل العائد على الاموال المتاحة ، وبالتالي فإن الزيادة في نسبة القروض في بنك BADR أدت إلى انخفاض نسب العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح والعائد على الودائع بينما أدت زيادتها إلى ارتفاع متوسط في هامش الفائدة ونسبة استخدام الاصول .

5.6. تحليل التأثير بين نسبة الاحتياطي القانوني ونسب الربحية :

بالنسبة لنسبة الاحتياطي القانوني نلاحظ أن تأثيرها كان دائما عكسيا متوسطا لجميع نسب الربحية ما عدا معدل العائد على الاموال المتاحة التي تكون العلاقة بينه وبين نسبة الاحتياطي القانوني طفيفة (ضعيفة جدا) ، وهذا يدل على أن ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي إلى انخفاض عام في ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

6.6. تحليل التأثير بين نسبة السيولة القانونية ونسب الربحية :

نجد بالنسبة لنسبة السيولة القانونية أنه هناك علاقة عكسية بينها وبين العائد على الاصول وهامش الفائدة والعائد على الودائع ، بينما تصبح هذه العلاقة العكسية عالية جدا بينها وبين نسبة استخدام الاصول في حين تسجل تأثيرا طرديا قليلا على العائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح وتأثير طفيف شبه منعدم على العائد على الاموال المتاحة .

تدل هذه الملاحظات على أن زيادة نسبة السيولة القانونية قد أدى إلى انخفاض قوي في نسبة استخدام الاصول وانخفاض متوسط في نسب كل من العائد على الاصول وهامش الفائدة والعائد على الودائع ، وارتفاع قليل على العائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح مع عدم وجود تأثير بين على معدل العائد على الاموال المتاحة .

7.6. تحليل التأثير بين نسبة التشغيل ونسب الربحية :

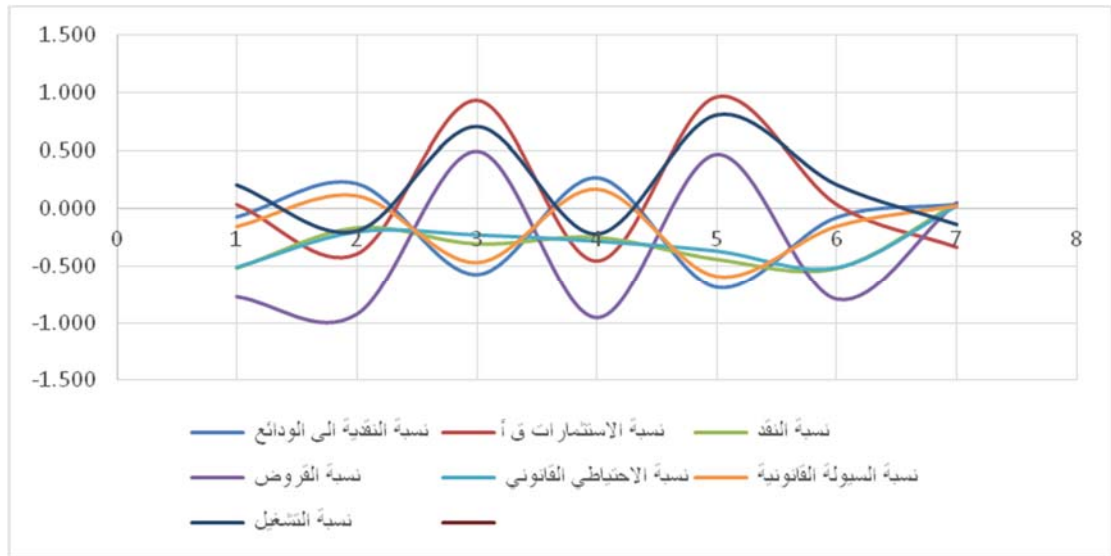
نلاحظ أن هناك تأثير طردي موجب لنسبة التشغيل على كل من العائد على الاصول وهامش الفائدة ونسبة استخدام الاصول والعائد على الودائع حيث يصبح التأثير قويا عند نسبة استخدام الاصول وبالتالي يمكن القول أن أي زيادة في نسبة التشغيل تؤدي إلى ارتفاعهم ، بينما يكون التأثير عكسيا سالبا مع بقية نسب الربحية التي تؤدي الزيادة في نسبة التشغيل غالبا إلى انخفاضهم ،ويمكن تلخيص التحليل السابق في الشكل البياني في الأسفل والذي يشرح تأثير نسب السيولة على نسب الربحية ،ومن المنحنى البياني يمكن تقسيم نسب السيولة في تأثيرها على الربحية إلى ثلاث مجموعات :

*المجموعة الأولى: وتضم نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة النقد وهذه المجموعة لها علاقة عكسية بالربحية اللهم إلا علاقة ضعيفة بالعائد على الاموال المتاحة.

*المجموعة الثانية: وتضم نسبة السيولة القانونية ونسبة النقدية إلى الودائع ، وهذه المجموعة علاقتها عكسية قوية مع نسبة استخدام الاصول وعلاقة عكسية متوسطة مع العائد على الاصول وهامش الفائدة ، أي في المتوسط زيادة المجموعة تفي في الغالب بانخفاض نسب الربحية .

*المجموعة الثالثة: وتضم نسبة القروض ونسبة التشغيل ونسبة الاستثمارات قصيرة الأجل ، نلاحظ في هذه المجموعة تذبذبا وتباينا في تأثيرها على نسب العائد على الأصول والعائد على الودائع بينما يكون تأثيرها طردي قوي على هامش الفائدة ونسبة استخدام الاصول ، أي ان ارتفاع في المجموعة يؤدي إلى ارتفاع في النسبتين ،بينما تؤثر المجموعة عكسيا على العائد على حقوق الملكية وهامش الربح الصافي ، حيث يشهد هذا التأثير العكسي عليهما عند نسبة القروض بشكل أخص.

الشكل 3- تطور معاملات الارتباط بين نسب السيولة و نسب الربحية في بنك BADR



المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال الشكل يتبين أنّ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لم ينجح بمقدار كبير في تحقيق التوافق بين هدي السيولة و الربحية من أجل تحسين أدائه المالي ، فالتحليل أظهر أن الرفع من نسب السيولة لم يكن يؤدي دائما إلى ارتفاع نسب الربحية بل وقد أدى إلى تراجعها في أغلب الحالات وذلك بالرغم من مساهمتها في رفع هوامش فوائده ودرجة استخدام اصوله وبالتالي رفض الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على أن : "هناك علاقة طردية بين السيولة والربحية حيث كلما ارتفعت السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ارتفعت الربحية فيه" .

وتدعم نتائج هذه الدراسة أغلب نتائج الدراسات السابقة حول السيولة والربحية في البنوك التجارية حيث تتفق هذه النتائج الثلاث التي تحصلنا عليها مع دراسة (سنان زهير محمد جميل وسوسن أحمد سعيد 2007) التي توصلت إلى انه: نظرا لطبيعة النشاط الذي تزاوله المصارف واختلافه عن باقي الوحدات التجارية والصناعية ، لا تصلح النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء باقي الوحدات غير المصرفية لتقييم أداء المصارف التجارية ، ودراسة (DimitrySologoube2006) والتي توصلت إلى "أن كل من العوامل الخاصة بالمصرف ماعدا عامل السيولة والعوامل الخاصة بالاقتصاد الكلي وثيقة الصلة بتفسير فاعلية ربحية المصرف وهوامشه في أوكرانيا" ، ودراسة (Carla Brum2009) والتي توصلت الى انه "نظرا لقيود الموارد البشرية والمالية ، ويجب أن تعطى الأولوية لإرساء عملية جيدة جدا تعنى بمخاطر السيولة ورصدها و إدارتها ، لأنها كثيرا ما تكون هي أهم المخاطر المالية التي تواجه أية مؤسسة مالية" ، وتتفق هذه النتائج التي تحصلنا عليها ايضا مع دراسة (مقيص صبري 2012) والتي توصلت إلى "ان البنك يعتمد في ما يخص التوظيف لمختلف مصادر أمواله على اساليب الاستثمار التقليدي بشكل جيد من طرف ادارة البنك وذلك في ظل عدة محددات واعتبارات داخلية وخارجية لتطوير عملياته المصرفية التقليدية واستحداث طرق وآليات لتفعيل آدائه البنكي بما يحقق له عوائد مالية مرتفعة في ظل حجم امثل للسيولة محدد ومدقق من طرف ادارة البنك".

7. الخاتمة :

وفي نهاية البحث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات وأهمها ما يلي :

أولا :الاستنتاجات

1. وجد من خلال تحليل مؤشرات السيولة النتائج التالية:

-تسجيل إنخفاض في نسب السيولة الأربعة الأولى التي تم قياسها على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (نسبة الرصيد النقدي ، نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل ، نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية) وهذا يعكس صعوبة في قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية تجاه المودعين وصعوبة أيضا في كسب ثقتهم لأسباب متعددة لعل أبرزها موجة التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي تشهده البلاد .

-تسجيل تحسن بالنسبة للنسب الثلاث الأخرى : نسبة النقد لدى الصندوق ولدى المصارف الأخرى ، نسبة القروض ونسبة التشغيل ، وذلك لقدم البنك من حيث تاريخ انشائه وزيادة توسيع شبكة فروعه محليا وزيادة الأموال التي يتم تدويرها في البنك بدلا من تخزينها ، بالإضافة إلى التوظيف الجيد لأمواله ، وهذا قد يؤثر إيجابيا على الأرباح التي يحققها من جهة ، ودلالة على كفاءته في تلبية القروض المصرفية من جهة أخرى وهذا يعود إلى السياسة المصرفية التي ينتهجها البنك .

2. وجد من خلال تحليل مؤشرات الربحية النتائج التالية:

-تسجيل البنك انخفاض في نسب الربحية الأربعة التالية : (العائد على الأصول ،العائد على حقوق الملكية ، العائد على الودائع ، هامش صافي الربح) ، إذ إن البنك يشهد تراجعا كبيرا في عوائده وربحيته بالإضافة إلى وجود قصور في كفاءة البنك على تحقيق قرارات الاستثمار الأنجع لأمواله إذ إن البنك يواجه صعوبة كبيرة في إدارة استثماراته وفي توليد الأرباح من ودائعه.

-تسجيل البنك تحسن في نسب الربحية الثلاث الآتية : (نسبة هامش الفائدة ، نسبة استخدام الأصول ، معدل العائد على الأموال المتاحة) ، مما يعني نمو الإيرادات المتحققة من الفوائد وخاصة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من البحث غير أنه يعتبر نمو محتشما مقابل وتيرة التكاليف الكلية المتزايدة للبنك مما يقلل من فرص الارباح للبنك.

3-وجد من تحليل مدى الموازنة بين نسب السيولة والربحية أن:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لم ينجح بمقدار كبير في تحقيق التوافق بين هدي السيولة و الربحية من أجل تحسين أدائه المالي ، فالتحليل أظهر أن الرفع من نسب السيولة لم يكن يؤدي دائما إلى ارتفاع نسب الربحية بل وقد أدى إلى تراجعها في أغلب الحالات وذلك بالرغم من مساهمتها في رفع هوامش فوائده ودرجة استخدام اصوله.

ثانيا : الاقتراحات

–البحث عن وسائل جديدة لإدارة السيولة في البنوك ، تضمن مزيدا من المصادر التمويلية وحسن التحكم فيها، وعلى رأسها طرق التمويل الاسلامية.

–ضرورة تخلي الدولة عن التحكم في التعاملات البنكية وضرورة تحرير الاقتصاد والسوق المالية الجزائرية ،والانفتاح على النظام العالمي، تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ، وتنويع الاستثمارات البنكية من أجل تقليل المخاطر.

–الاهتمام أكثر بالسيولة النقدية في البنوك لما لها من تأثير على العائد،وتسهيل تدفق التمويل لعمليات الائتمان بشروط وبأسعار أفضل وفترات سداد أطول.

–ضرورة تدخل الدولة بتبني قوانين جديدة تنظم ادارة الاصول والخصوم في البنوك ويجبذ في هذا المسعى تبني نظم ومبادئ ادارة الأصول والخصوم في النهج الاسلامي بالاستعانة بخبراء في الصيرفة الاسلامية.

–ونقترح على ادارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية انطلاقا مما توصلنا إليه من نتائج في هذه الدراسة المضي قدما عبر جملة من الخطوات نلخصها في ما يلي :

* تنويع البنك لمحفظة الاستثمارية ، والتركيز على الأنشطة التي تدر عوائد بنكية أعلى من غيرها و تشجيع العملاء على ايداع أموالهم لدى البنك باستخدام الطرق الاشهارية.

* ضرورة تطوير عملياته المصرفية التقليدية باستحداث خدمات بنكية جديدة والبحث عن صيغ تمويلية جديدة ، ويجبذ في هذا الاطار اخراج البنك من طابعه التقليدي وإدخال أدوات التمويل الاسلامية ، وتطبيق اجراءات جديدة من أجل فتح الباب أمام المودعين للتعامل بالصيغ الاسلامية التي أثبتت قدرتها على رفع اليرادات البنكية في العديد من دول العالم.

الهوامش

سنان زهير محمد وسوسن سعيد جميل. (2007). تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والإستثمار. مجلة تنمية الؤافدينالعدد 85 (29) .

صبري مقيم. (العدد31, 2012). محددات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الجزائري للفترة 2007-2009. مجلة الحقيقة .

كارلا بروم. (ماي, 2009). إدارة الأصول والخصوم لدى المؤسسات التمويل الأصغر الموائع. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP ، صفحة 9.

Gulati R, M. K. (2010). : easuring efficiency effectiveness and performance of Indian public sector banks. International journal of Productivity and Performance Management .

Sologoube, D. (2006, April 7). "The Determinants of Bank Interest Margins and. warkshop on Transition Economics .

